الفصل الثالث
المنفعة الاقتصادية للمكتبة

الفصل الثالث
المنفعة الاقتصادية للمكتبة

لا يمكن الحديث عن اقتصاد للمكتبات في بلداننا العربية، ونقصد بذلك أنه ليس هناك الكثير من المراجع العلمية التي تدرس المكتبة اقتصادياً، أي إنها تحلل النشاطات المكتبية باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي المعتمدة. يجري التركيز في المصادر المتخصصة بالمكتبات على موضوعات الإدارة و المهارات الإدارية الواجب توفراها في أمناء المكتبات.

إضافة إلى ذلك فالتقدير الاقتصادي للمكتبة في حاجة إلى إحصاءات محددة، و هي غير متوافرة في مراكز الإحصاء الرسمية و لا في للمكتبات أنفسها.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح النقاط التي يمكن من خلالها مقاربة المكتبة اقتصاديًا، و إلى بيان الدور الحقيقي الذي تؤديه المكتبات في التنمية الاقتصادية للبلدان مادياً، كما تقترح الدراسة نموذجاً يبين الفوائد الاقتصادية للخدمات المكتبية، لتطرح أخيراً المشكلات التي تعانيها أكثر المكتبات العربية، و التي تمنعها من ممارسة دورها الحقيقي في التنمية الاقتصادية في بلدانها.

أسئلة البحث:

يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

- كيف يمكن فهم اقتصاد المكتبات ضمن الرؤية العامة لاقتصاد المعلومات؟.
- ما هي المفاهيم الاقتصادية التي يمكن أن تفسر نشاط المكتبة كمؤسسة اقتصادية؟.
- كيف يمكن فهم مصطلح المنفعة الاقتصادية لخدمات المكتبات و المعلومات من وجهة نظر فلسفية و اقتصادية ؟.

- هل يمكن تقدير المنفعة الاقتصادية للمكتبة مالياً ؟.
- ما هو دور المكتبات في التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني ؟.

أولا ـ اقتصاد المكتبات و اقتصاد المعلومات :

عدّ الاقتصاديون منذ وقت طويل أن المعلومات، و المكتبات، و الثقافة، مجالات لا تنتمي إلى الاقتصاد، ويتبنى أخصائيو المكتبات هذه الفكرة أيضاً، لأنهم يعدّون مهنتهم مهنة نبيلة، تنحصر همومها في البحث عن طرق ووسائل لنشر الثقافة و تشجيع الإبداع، أكثر من البحث عن خيارات مالية، و منافع اقتصادية للخدمات التي يقدمونها، وإذا كان على المكتبيين التفكير في الأمور المالية فذلك من قبيل أنها قَدر تقرره المؤسسات العليا، و يجب عليهم قبوله، على حاله، دون مناقشة.

و لكن، منذ منتصف القرن العشرين غيّر الاقتصاديون نظرتهم إلى المعلومات والثقافة ،لأن المعلومات و القطاعات الثقافية المختلفة أخذت تلعب دورا مهما في الاقتصاد، لا يمكن إلا النظر فيه.

لقد كان العالم الاقتصادي فرتز ماكلوب من الرعيل الأول لعلماء الاقتصاد الذي درسوا مدى مساهمة قطاع المعلومات في الناتج القومي الأمريكي. ففي كتابه صناعة المعرفة، الذي صدرت الطبعة الأولى منه في عام ١٩٦٨، ثم صدرت طبعته الثانية في ثمانية مجلدات ابتداءً من عام ١٩٨٠ ،بيّن أن عائدات صناعة المعرفة وصلت إلى ٢٩٪ من إجمالي الناتج القومي الأمريكي في عام ١٩٥٩. و قد قسم ماكلوب قطاعات صناعة المعرفة إلى خمس مجالات رئيسة : هي : التعليم ، البحث و التنمية، الاتصالات، آلات المعلومات، و خدمات المعلومات.(Anne Mayere, 1990)

و اذا كان الدور الذي قام به ماكلوب هو تحديد قطاع المعلومات ، باعتبار أنه يستخدم المعلومات أحيانا و مصطلح المعرفة مرة أخرى، فقد قام بورات عام ١٩٧٧ بإسهام كبير نحو بلورة المفهوم و تطوير منهجية شاملة لتحليل حجم هذا الاقتصاد عبر تحديد و قياس أنشطة المعلومات في الولايات

المتحدة الأمريكية و فحص هيكل هذه الأنشطة و علاقتها ببقية الاقتصاد، فضلا عن فحص الآثار المترتبة على الاقتصاد الذي يتحول من التصنيع إلى المعلومات. (Anne Mayere, 1990)

لقد ناقش الكثير من الاقتصاديين ظاهرة المعلومات، و من أهمهم :

(Alichan, 1950, Boulding, 1955, Grossman,1976, Porat, 1977, Feldman, 1981, Machulp, 1984, Stiiglitz, 1985, Mayère, 1990, Salaun, 1997, Petit, 1998, Shapiro and Varian, 1999, Foray, 2000)

إن متتبع هذه الدراسات يجد أنها تعالج ثلاث قضايا رئيسة:

- دور المعلومات في تدعيم الاقتصاد.
- الاقتصاد الحكومي العام و المؤسسات الثقافية.
- صناعة المعلومات.

تعالج القضية الأولى الشروط الواجب توافرها حتى يجري تنشيط اقتصاد البلد جيداً، وعُدت المعلومة من أهم هذه الشروط، حيث إن الحصول على المعلومات الملائمة يساعد على أخذ قرارات اقتصادية صائبة، سواءً لدى المؤسسات الاقتصادية أم لدى المستهلكين أنفسهم.

إن النظريات الاقتصادية الكلاسيكية رأت أن الفاعلين الاقتصاديين يملكون معلومات كاملة عن المنتجات والسلع المطروحة في الأسواق. لقد دحضت الدراسات الاقتصادية الجديدة هذه الفرضية و بيّنت أن المعلومات التي يمتلكها الفاعلون عن المنتجات الموجودة في الأسواق هي معلومات ناقصة، و إن عملية الحصول على معلومات كاملة وصحيحة هي عملية مكلفة، و اعتبر الاقتصاديون أن ذلك يشكل حالة من الشك (Uncertainty) التي ترتهن إليها الكثير من الشركات، لقد حلل ستغلر في عام ١٩٦١سلوك المستهلكين الذين يبحثون عن معلومات حول أسعار المنتجات للحصول على السعر الأفضل. ولكن عملية البحث هذه ليست مجانية إنها مكلفة من منظور الجهد والوقت الذي تطلبه. وقد وضع ستغلر قواعد عامة تساعد على

عملية بحث أفضل عن معلومات حول أسعار المنتجات.

تلعب المعلومات دورا مهماً في المؤسسات الاقتصادية، وذلك في مجالات التسويق، ومعرفة خيارات المستهلكين، وفي تحسين القدرة التنافسية بمعرفة المنتجات المنافسة لدى الشركات الأخرى، و تؤدي المعلومات عملاً مهماً في الشركات الصناعية، وتحديداً في أقسام البحث و التطوير، حيث تستخدم المعلومات العلمية و التقنية كثيراً من الباحثين المسؤولين عن تطوير منتجات جديدة.

تمس الدراسات الاقتصادية في هذا الموضوع المكتبات من ناحيتين:

الأولى أن المكتبات هي مؤسسة ككل المؤسسات الأخرى، تحتاج إلى المعلومات، لتجري إدارتها، و تُحدد قراراتها على نحو صحيح. والثانية أن المكتبات تنتج خدمات المعلومات، فهي تقدم الخدمة المرجعية، والبث الانتقائي، والإحاطة الجارية، يمكن دراسة مدى مساهمتها في زيادة الناتج القومي للبلدان عبر الفائدة المباشرة التي تقدمها للمهنيين و للصناعيين و للعاملين في مؤسسات اقتصادية مختلفة، ستناول هذه الفكرة بمزيد من التفصيل لاحقاً.

القضية الثانية التي تناولها الاقتصاديون في مجال المعلومات هي قضية الاقتصاديات الحكومية، فالحكومات تهتم بالدور الذي تلعبه المعلومات في تطوير الديمقراطية و تطوير البلد في جميع مجالاته الاجتماعية، و الاقتصادية، و التعليمية، و الصحية و غير ذلك.

و السؤال الذي يطرحه الاقتصاديون هو : كيف يمكن قياس المعلومات اقتصادياً؟ وما دور الحكومات في دعم عمليات انتاج و توزيع المعلومات ؟، وما دور الحكومات في التخطيط لسياسات معلومات وطنية؟، وما المهمة الذي تؤديها المؤسسات الحكومية في صناعة المعلومات؟، و هل يجب أن تنافس شركات القطاع الخاص في هذا المجال أم لا؟، و بالتالي هل يمكن للمكتبات أن تنافس دور نشر الكتب و بيعها بتقديميها لمصادر المعلومات

مجانا للمستفيدين ؟

ما يدفع الاقتصاديون إلى طرح مثل هذه التساؤلات هو خصائص المعلومة كسلعة اقتصادية تؤدي إلى إطلاق صفة المنتج العام على المعلومات. من أهم هذه الخصائص، التي ذكرتها ليديا أروزا (Lydia Arossa, 1993,) هي :

لامادية المعلومات: تعتبر المعلومات كياناً غير مادي ولا يمكن التحكم فيه. ترتبط المعلومات بالوسيط الذي يحملها، وذلك يعقد من عمليات التحليل الاقتصادي لها، إذ كيف يمكن فصل قيمة المعلومة عن قيمة الوسيط الحامل لها. كذلك يجد الكلاسيكيون أن تحديد قيمة المعلومات الغير منتجة على وسيط هي عملية صعبة أيضاً، كيف يمكن مثلاً تحديد قيمة المعرفة الضمنية التي يحملها البشر أو قيمة المعلومات التي ينتجها النشاط البشري المفروزة عبر العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

الخصوصية الاقتصادية الثانية للمعلومات هي عدم القابلية للتملك : يعالج الاقتصاديون مشكلة المعلومات من وجهة نظر عدم القدرة على فصل المعلومة المستهلكة وتخصيصها. ويقصد بذلك أن استهلاك المعلومة من قبل شخص لا يحرم استهلاك نفس المعلومة من قبل شخص آخر. يختلف الوضع مع الأنواع الأخرى من المنتجات. حيث إن استهلاك شخص لسلعة بحد ذاتها يمنع عملية استهلاكها من قبل شخص آخر، وإن عدد السلع المستهلكة من قبل شخص يقلل من فرص استهلاك هذا العدد من قبل أشخاص آخرين.

إذاً يمكن اعتبار المعلومات منتجاً غير قابل للتملك. أي أن شراء المعلومة لا يؤدي بالضرورة إلى امتلاكها امتلاكاً كاملاً وحصرياً من قبل المشتري. في الحقيقة يحتفظ البائع بالمعلومة حتى بعد بيعها. يفرض ذلك خللاً في السوق، بالنسبة إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين يجب أن تكون المعلومات منتجة في هذه الحالة من قبل مؤسسات القطاع العام. ذلك أن إنتاجها يحتاج إلى تكاليف كبيرة لا يمكن للقطاع الخاص أن يتحملها،

نظراً لعدم إمكانية السيطرة على مسألة الملكية.

إن التشريعات الحكومية في البلدان الغربية تؤيد وجهة نظر الكلاسيكيين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً من حق المواطن النفاذ إلى كل أنواع المعلومات التي تنتجها الدولة مجاناً. كذلك في بعض البلدان الأوروبية التي تعتبر من حق المواطن النفاذ إلى المعلومات الإدارية وإلى أرشيف المؤسسات الإدارية مجاناً. لقد ساعد ظهور الإنترنت وانتشارها على زيادة النفاذ المجاني إلى المعلومات المنتجة من قبل المؤسسات الحكومية مما شكل خطراً على الاستثمارات الخاصة في هذا المجال.

برأينا، إن وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيكيين في عدم إمكانية الاستثمار الخاص في مجال المعلومات نظرا لخصائصها المميزة غير مبررة، فهناك الكثير من المعلومات التي تنتج وتوزع من قبل شركات القطاع الخاص وهي تشكل صناعةً و سوقاً في تنامي مستمر.

تعالج القضية الثالثة من قضايا اقتصاد المعلومات محوراً مهماً و هو صناعة المعلومات من إنتاج، و سوق، و استهلاك، وقد بحث الاقتصاديون في طرق تقدير قيمة المعلومات، أي في بنية التسعير الخاصة بمنتجات المعلومات ، ووضحوا مستخدمين أدوات التحليل الاقتصادي مدى مساهمة هذا القطاع في تنشيط الاقتصاد الكلي. (Varian، Shapiro, 1999). و لكن التقديرات الاقتصادية لهذا القطاع له خصوصيته أيضا. سنحاول البحث هنا في خصوصية بنية تسعير منتجات و خدمات المعلومات التي تنعكس بشكل مباشر على المكتبات كونها المستهلك الأول لهذه المنتجات و أهمها الكتب. و من الجدير بالذكر هنا أن الاهتمام بقطاعات صناعة المعلومات بدا متأخراً تقريباً على اعتبار أن صناعة النشر هي من أول القطاعات التي بدأت تضيف إلى الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني وأهمها.

سنبين أيضا أهم خصائص صناعة المعلومات الالكترونية التي تعتبر من أهم قطاعات اقتصاد المعلومات، بل لعلها المحرك الأول لتطور ما يسمى

اقتصاد المعلومات.

خصوصية بنية التسعير لمنتجات و لخدمات المعلومات: تعتبر المعلومات سلعة خاصة من وجهة نظر تكاليف إنتاجها. تعتبر التكلفة الثابتة لمنتج المعلومات مرتفعة جداً. أي إن ثمن إنتاج النسخة الأولى من أسطوانة موسيقية مثلاً مرتفع جدا ، نظراً للمبالغ المدفوعة للمؤلف الموسيقي وللمطرب ولمؤلف الكلمات. و على العكس من ذلك فإن التكاليف المتغيرة المتعلقة بإنتاج نسخ أخرى أو وحدات أخرى من المنتج المعلوماتي تكاد تكون بسيطة أو شبه معدومة.

تؤثر هذه الخاصية بشكل مباشر على سوق الاستثمار في إنتاج و توزيع المعلومات. إذ كيف يمكن تسعير منتج بالاعتماد فقط على تكاليف إنتاج النسخة الأولى دون حساب تكاليف إنتاج الوحدات الأخرى أو النسخ الأخرى من هذا المنتج.

يعتمد تحديد قيمة المعلومات على استخدامها من قبل الأشخاص. إن قيمة المعلومات الاقتصادية هي قيمة استعمالية و ليست قيمة تبادلية. تعتمد القيمة الاستعمالية على مدى فائدة المعلومة بالنسبة إلى مستفيد محدد. إذاً لا يمكن القول بأن قيمة المعلومات هي واحدة بالنسبة إلى كل المستفيدين. لذلك يجب تسعير خدمات المعلومات أو منتجات المعلومات بشكل مختلف ومتنوع تبعاً لتنوع استخدامها من قبل المستفيدين. إن تنوع تسعير منتجات المعلومات وخدماتها يفرض تنوع النسخ المنتظرة من المنتج، أي أن كل نوع من أنواع المستفيدين يفضل طريقة ما للحصول على المعلومة. فالبعض يفضل الحصول على المعلومة ورقيا ، والبعض الآخر على أسطوانة ، وهناك من يفضل الحصول عليها عبر الشبكات، يمكن عمل نسخ وطبعات متعددة من المعلومة نفسها وفقاً لاحتياجات المستفيدين، وكذلك يمكن تسعيرها بشكل مختلف.

النقطة الثانية المتعلقة بخصوصية تسعير منتجات المعلومات والتي تؤثر

بشكل كبير على سوق الاستثمارات في هذا المجال، هي صعوبة حماية حقوق الملكية الفكرية. إن وجود براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية المسجلة هو نوع من السيطرة على حالات النسخ غير المشروع لمنتجات المعلومات. و لكن بما أن الشركات المنتجة للمعلومات تتبنى إستراتيجيات تعتمد على تحديد قيمة المعلومة بالنسبة إلى المستفيد. لذلك يجب أن تعتمد حقوق الملكية الفكرية بحسب رأي (Carle Shapiro، ١٩٩٩) على زيادة قيمة المعلومة وليس على زيادة الحماية لها.

خصوصية قطاع صناعة المعلومات الالكترونية: بدأ الاهتمام فعلياً بصناعة المعلومات مع ظهور قواعد البيانات البيليوغرافية التي بدأت تنتج وتوزع عبر المخدمات في سبعينيات القرن العشرين. Jean-Mich el (Salaun, 1997). إن صناعة المعلومات الإلكترونية لها خصائص تختلف عن خصائص أي صناعة أخرى. من هذه الخصائص:

صعوبة تحديد عوائد الاستثمار : تُستخدم المعلومات الإلكترونية في الشركات لزيادة الإنتاجية وتطوير الأبحاث حول المنتجات الجديدة، ولكن يوجد صعوبة بالغة بتحديد المبالغ التي تصرف على إنتاج سلعة أو خدمة معلومات وصعوبة في تحديد عوائد الاستثمار على هذا المنتج. ذلك أن مادة التقييم الاقتصادي في هذه الصناعة غير محددة بشكل دقيق. نرى ذلك من خلال الإحصائيات الرسمية المعطاة حول مساهمة صناعة المعلومات الإلكترونية في الناتج القومي. ففي عام ٢٠٠٠ قُدر رأسمال الشركات العاملة في هذه السوق بين (٣- ٧٩مليار دول). إن هذا الفرق بالتقدير ينتج عن عدم تحديد المنتجات التي يجب أن تدخل في التقييم. Souad Odeh, (2004) تكمن المشكلة برأينا في عدم القدرة على التحديد الدقيق لمداخيل هذه الصناعة، في عدم وجود حدود واضحة بين ما يشكل أساساً لصناعة المحتوى و بين صناعة الوسيط الذي يُسَوق عليه هذا المحتوى. فقواعد البيانات الإلكترونية مثلا تسوق محتواها عبر برمجيات نظم إدارة قواعد البيانات،

وتوزع هذه القواعد عبر الخط المباشر باستخدام شبكات الاتصالات أو عبر الأقراص المضغوطة. كيف يمكن إذاً حساب مداخيل الشركات المنتجة للبيانات الالكترونية منفصلة، إذا كانت هذه الشركات تنتج بنفسها برمجيات إدارة قواعد البيانات الإلكترونية وبرمجيات الاتصال عن بعد؟.

تعود صعوبة تحديد ومعرفة عوائد استثمار في هذه صناعة البيانات الالكترونية أيضاً إلى عدم تحديد القطاعات التي تعمل ضمنها قواعد البيانات الإلكترونية. لقواعد البيانات الإلكترونيات أنواع: البيبليوغرافية – النصية – العددية – معادلات كيميائية متعددة الوسائط...إلخ. و هي أيضا تتعامل مع مستفيدين متنوعين. فقد تكون قواعد البيانات في مجال الأعمال أو في مجالات العلوم والتكنولوجيا أو قواعد بيانات إخبارية...إلخ. كل ذلك يؤدي إلى عدم القدرة على تحديد القطاع الاقتصادي بشكل دقيق. فمثلاً قواعد للبيانات عن براءات الاختراع تدرج مرة ضمن قطاع خدمات المعلومات العلمية والتقنية، ومرة أخرى ضمن قطاع خدمات المعلومات القانونية، ومرة ثالثة ضمن قطاع معلومات الماركات المسجلة. كذلك لا يمكن إغفال قطاع خدمات المعلومات حول حجوزات السفر. إن إدراج أو عدم إدراج الحجوزات مثلاً له تأثيرات كبيرة على تحديد رأسمال صناعة المعلومات الإلكترونية. (Souad Odeh, 2004)

الخصوصية الثانية لصناعة المعلومات الإلكترونية هي أهمية التطابق وضرورة التشاركية بين منتجات المعلومات. تعتبر البنية التحتية التكنولوجية عنصراً أساسياً في صناعة المعلومات الإلكترونية وهي تسهل من عملية نشر المعلومات وتزيد من قيمتها. تستخدم أغلب الصناعات التكنولوجيا ولكن بالنسبة إلى صناعة المعلومات الإلكترونية، إن التكنولوجيا التي تسمح بإنتاج المعلومات و خزنها واسترجاعها، و نسخها، والتحكم بها، ونشرها، واستقبالها، هي متنوعة ولا يمكن لأي شركة أن تقوم بمفردها بانتاج برمجيات تقوم بكل هذه الأعمال مجتمعة، يدفع ذلك بالشركات إلى

تشكيل تحالفات وتكوين شركات قد تكون أحياناً مع شركات منافسة. كذلك فإن تطوير المعايير التكنولوجية (Standards) يعتبر أساسياً حتى يمكن أن تنتقل المعلومات في بيئة تشاركية بين برمجيات مختلفة المصدر. إذاً من خصوصية صناعة المعلومات الإلكترونية هي التعاون بين المتنافسين.

إن التأسيس النظري لما يمكن أن نسميه اقتصاداً للمكتبات لا يمكن في رأينا أن يكتمل إلا بالمساهمة الحقيقية من المكتبين أصحاب المهنة في تشكيل رؤية اقتصادية للمكتبة خاصة بهم، قد تتفق مع رؤية الاقتصاديين للمكتبة كمؤسسة اقتصادية أو تختلف معها، وأن يؤسس هؤلاء المكتبيون نموذجاً اقتصادياً خاصاً للمكتبة كونها مؤسسة ثقافية تختلف عن المؤسسات الثقافية الأخرى كالمتاحف و المسارح، باعتبار أن المكتبات تقع على مفترق طرق بين الاقتصادات الحكومية(علاقتها بالمؤسسة الأم)، واقتصاد السوق(علاقتها بناشري مصادر المعلومات)، وبين اقتصادات التعاون (علاقتها بشبكات التعاون المكتبية).

ثانيا- المرتكزات الاقتصادية للنشاطات المكتبية

المكتبة مؤسسة اقتصادية تنشط وفقا لاقتصاديات خاصة بها، و بالتأكيد هي تخضع لنموذج اقتصادي خاص بها أيضا. لا يمكننا ادعاء المقدرة على طرح مثل هكذا نموذج لعدة أسباب، أهمها أن ذلك يشكل مجالاً بحثياً آخر لا يمكن لهدف و مجال هذه الدراسة الخوض فيه. و لكن يمكننا هنا طرح بعض الأفكار التي قد تساعد على فهم المنطق الاقتصادي الذي تبنى عليه أنشطة و خدمات المكتبة.

تقوم المكتبة بأعمال و أنشطة يومية، يعتبر تعريفها بديهياً بالنسبة إلى المكتبيين العاملين بها. و لكن لا يمكن أن نجزم بأن الأمر مماثلٌ بالنسبة إلى الاقتصادي. حتى يتمكن الاقتصادي من تحليل المكتبة اقتصادياً يجب عليه معرفة ماذا تنتج المكتبة؟، ما هي المواد الأولية التي يعتمد عليها هذا الإنتاج؟، أي ما هي مدخلات ومخرجات المكتبة وما هي مراحل المعالجة

التي تقوم بها.

يمكن اعتبار المكتبة نظاما اقتصاديا تتكون مدخلاته الرئيسية من الوثائق (الكتب والدوريات، و المصادر الأخرى). تتركز عملية المعالجة لهذه المدخلات في العمليات الفنية التي تُجرى على الوثائق كالتصنيف والفهرسة ، أما مخرجات المكتبة كنظام فهي الخدمات التي تتركز في بناء المجموعة و تنظيمها و إعارتها.

سنقتصر هنا على دراسة الاقتصاديات المتأتية من الخدمة الأساسية للمكتبات والتي تعطيها هويتها و تميزها عن غيرها من مؤسسات المعلومات و هي خدمة بناء و تنمية المجوعات.

لا تعتبر المكتبة بالطبع المؤسسة الوحيدة التي تعمل على نشر وتوزيع الكتب والمعلومات، أي إن المكتبة ليست المؤسسة الوحيدة المعنية بتوسيع فرص القراءة. لقد وجَد الكتاب ووجدت الأسطوانات والأفلام مجالات نشر أوسع وأكبر بكثير، هي مراكز النشر و دور البيع التجارية، التي تستطيع بالطبع الوصول إلى مستهلكين كثر يفوق عددهم بكثير عدد مستفيدي المكتبة. ولكن تعتبر المكتبات فعلياً أقدم المؤسسات التي اهتمت بنشر الكتب والمعرفة بشكل عام، و ذلك لأسباب سياسية بالدرجة الأولى متمثلة في رغبة الحكومات بنشر الثقافة وتسهيل الوصول إليها مجانا عبر مؤسساتها الرسمية، والتي تعتبر المكتبات من أهمهما. ولكن يمكن إيجاد دواعي اقتصادية تبرر الاستثمار الاقتصادي في تشكيل المجموعات المكتبية وتدعم استمراريتها الاقتصادية.

يرى جان ميشيل سالان (Jean Michel Salaun , 1997) أن هذه المبررات ترتكز على نظريات و مفاهيم اقتصادية يعتبر أهمها اقتصاد وفورات الحجم (EconomicsOfScale)، القيمة الاقتصادية المضافة(valueAdded)، و المفهوم الاقتصادي هامش الأمان (safetymargin).

اقتصاد وفوريات الحجم: تعتبر المكتبات وفق هذا المبدأ مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تخفيض تكلفة اقتناء وحفظ الكتب على القراء. لقد نشأت المكتبات ومراكز المعلومات من أجل السماح بمشاركة مجموعة من الكتب الدوريات والمواد الأخرى بين مجموعة من القراء، باعتبار أن تكاليف شراء هذه المواد أو حتى إيجاد مكان لحفظها مرتفعة جداً ولا يمكن أن يتحمله شخص بمفرده.

تقوم المكتبات بشراء وتأمين مصادر المعلومات للأفراد الغير قادرين على شراءها وإتاحتها لهم عبر طرق الإعارة المختلفة.

يتحقق اقتصاد وفورات الحجم هنا من خلال تقديم أكثر من عملية إعارة انطلاقاً من نفس المصدر الذي يمكن أن يُعار إلى أكثر من قارئ، أي أن المكتبة تتجه إلى تخفيض تكاليف اقتناء المصادر لأفراد مجتمعها مع زيادة الإنتاجية عبر استثمار المصدر و إعارته المتكررة.

على الرغم من قناعة الاقتصاديين و المكتبيين على حد سواء بمبدأ تحقيق المكتبات لوفورات الحجم الاقتصادية عبر مجموعاتها المكتبية، إلا إن هناك الكثير من المعارضين له، من أهمهم المؤلفين ودور النشر، الذين يعتبرون أن الربح الاقتصادي الذي يحققه القارئ من جراء استخدامه للمكتبة يُقتطع بالدرجة الأولى من أرباحهم. ومن هنا يبرر بعض ناشرو المجلات العلمية ارتفاع أسعار الدوريات العلمية، و ذلك لتعويض الخسارة المتأتية من اشتراكات المكتبات، والتي تسمح بإعارة نفس الدورية لأكثر من مستفيد.

يزيد من حدة المعارضة سماح المكتبة للمستفيد بتصوير المصدر أو جزء منه، وهنا تكون المكتبة قد خرجت فعلياً من إطار الإعارة إلى إطار السماح بالتملك، وبالتالي تكون المكتبة قد قضت على إمكانية شراء المستفيد للكتاب من دور البيع التجارية.

إن النقاش حول هذا الموضوع ما زال حماسياً ولا يمكن الفصل فيه،

يأخذ الناشرون والمؤلفون موقف المدافع عن حقوق الملكية الفكرية، و لهم الحق في ذلك طبعا، وتقف المكتبات في جهة المدافع عن حق القارئ في النفاذ إلى أكبر قدر من المصادر التي تهمه، ولها الحق في ذلك أيضاً.

يرى بعض الاقتصاديون أن حجة مزودي المكتبات (الناشرين والمؤلفون) مقنعة، خاصة وإنه من وجهة نظر اقتصادية ما تحققه المكتبة للقارئ من اقتصاديات وفورات الحجم تفقده في الوقت نفسه على عمليات المعالجة للمجموعة نفسها، فالفهرسة والتصنيف والتجليد وبناء قواعد البيانات تكلف المكتبة أو المؤسسات الممولة للمكتبات أكثر بكثير من شراء الكتاب نفسه. (Anne Mayére,1990)

القيمة المضافة لبناء المجموعات المكتبية

إن المبرر الاقتصادي الثاني لبناء المجموعة المكتبية لا يعتبر إشكالياً كالأول. إذا كان المبدأ الأول يعتمد على وضع كتاب بين يدي مجموعة قراء. فإن المبدأ الثاني على عكسه تماماً يعتمد على الآليات التي تستخدمها المكتبة لجذب قارئ ما إلى كتاب ما مهم جداً بالنسبة له، موجود بين مجموعة من المصادر التي قد لا تهمه كلها، إذاً تقوم المكتبة بتمكين المستفيد أو القارئ من إيجاد الكتاب المناسب بسرعة وبسهولة. تعتبر هذه الخدمة قيمة مضافة تقدمها المكتبات للمستفيدين، حيث تركز على توفير الوقت والجهد على القارئ. إن قيمة الوقت بالنسبة القارئ ثمينة. يعتبر ذلك إذاً مبرراً اقتصادياً قوياً لعملية بناء المجموعة المكتبية.

يعتمد قياس القيمة المضافة على الوقت والفعالية التي قد يربحها المستفيد من وجود مجموعة مكتبية منظمة. من وجهة النظر هذه يمكن للمكتبات إذاً أن تختار بين الاشتراك بالدورية كاملاً أو الاشتراك بقاعدة بيانات تؤمن النفاذ إلى المقالات العلمية وذلك بحسب الوقت والفعالية التي يمكن يوفرها أي الخيارين على المستفيد.

و لكن ليس من السهل قياس هذه القيمة الاقتصادية، لقد حاول

الكثير من البحاثة الإنكليز الدخول في هكذا تفاصيل ولكن دون إعطاء إجابات مقنعة. و بما أنه من الصعب تثمين هذه الخدمة بمنطق الأموال تمتنع الشركات الخاصة عن الاستثمار في بعض الخدمات المكتبية ويقوم القطاع الحكومي وحده بالاستثمار فيها. إذ كيف يمكن بيع خدمة نشعر بأنها مهمة ولكن نجد من الصعب جداً تقدير نتائجها الاقتصادية.

اقتصاد هامش الأمان Safety Margin

يمكن تبرير عملية بناء المجموعات المكتبية اقتصادياً انطلاقا من ضرورة حفظ مصادر المعلومات على المدى الطويل. فالمكتبات تنمي المجموعة رغم معرفتها الأكيدة لإمكانية عدم استخدام بعضها مباشرة من قبل المستفيد، ولكن تتنبأ بإمكانيات استخدامها , و فائدتها في المستقبل. أي أن المكتبة يجب أن تقيس تكاليف شراء المادة وتكاليف حفظها مقابل التكاليف التي يمكن تترتب عليها في حال غياب المادة من المجموعة المكتبية.

يعتمد ذلك على مبدأ اقتصادي هو هامش الأمان (safety margin) حيث تأخذ المكتبة بموجبه تأميناً على المستقبل. و نقصد بذلك أن المكتبات تخشى أن تكون تكاليف شراء و حفظ المادة المكتبية في المستقبل أكبر من تكاليف شراءها وحفظها في الوقت الحالي، حتى وإن لم يتم استخدامها مباشرة من قبل المستفيدين. و من هنا تأتي الأهمية التي توليها المكتبات الوطنية لقضايا جمع و تنظيم التراث الفكري للبلد.

و لكن عملية الحفظ على المدى الطويل تحتاج إلى مساحات كبيرة. ويتطلب ذلك تكاليف تكبر وتزداد مع ازدياد عدد المجموعات. فقد تستأجر المكتبات مخازن بعيدة في بعض الضواحي وذلك لتقليل تكلفة استئجار العقار المطلوب لحفظ المجموعات المكتبية. .إن على المكتبات أن تقارن آذاً بين تكاليف حفظ المجموعات وبين قيمتها التاريخية التراثية، لأنه بدون رؤية اقتصادية و إدارية حقيقة لعمليات حفظ المجموعات قد تتحول المكتبات من

دور حفظ للتراث إلى مخازن للكتب.

يمكن القول إذاً أن التحليل الاقتصادي للمكتبة انطلاقاً من مهمتها الأساسية في بناء المجموعات له دواعيه الاقتصادية ويمكن أن يُبرر اعتبار المكتبة مؤسسة اقتصادية لها نظامها الاقتصادي الخاص.

ثالثا ـ مفهوم المنفعة فلسفيا و اقتصاديا

إن أحد مرادفات مصطلح المنفعة باللغة العربية هو مصطلح القيمةو هما مصطلحان موازيان للمصطلح Value باللغة الانكليزية. درس الفلاسفة و علماء الاجتماع و الاقتصاديون و الرياضيون مفهوم القيمة، سنحاول التعرف هنا على مفهوم القيمة من وجهة نظر الفلاسفة و علماء الاقتصاد لنتعرف فيما بعد على القيمة التي تحملها خدمات المعلومات فلسفيا و اقتصاديا.

شكل تحديد مفهوم القيمة بالنسبة إلى الفلاسفة تحديا كبيراً و ذلك منذ أمد بعيد، يعتبر الفلاسفة أن قيمة الشيء هي ما يستحقه، و إن عملية تقدير القيمة هي قياس للمقدار المُستحق لهذا الشيء. يرتبط مفهوم القيمة بمفاهيم أخرى مثل جيد، مقبول، محبب، أو جدير بالاهتمام. ينتمي مفهوم القيمة إلى احد فروع الفلسفة و يطلق على الدراسات الفلسفية المهتمة بالقيم مصطلح axiology.

يبين باري(Ralph Perry, 1954) أن للقيمة من وجهة النظر الفلسفية عدة تقسيمات و هي :

- القيمة الذاتية (Intrinsic value) أي أن يكون الشيء جيداً أو جديراً بالاهتمام لذاته أو لطبيعة فيه. تعتبر هذه القيمة أساسا لكل الأنواع الأخرى من القيم. تعتبر حالة الصحة لدى الأفراد قيمة ذاتية.
- القيمة الفاعلة من الخارج (Extrinsic value) أي هي الأداة التي تساعد على تحقيق القيمة الذاتية، وغالبا ما تمثل نشاطاً، نقول مثلاً أن التمارين الرياضية ذات قيمة فاعلة من الخارج لأنها تساعد على تحقيق قيمة ذاتية وهي الصحة.

- القيمة الخَلقية (Inherent value) أي إن اختبار هذه القيمة أو فهمها يساعد على تحقيق القيمة الذاتية. يرتبط مفهوم هذه القيمة عادة بالكينونة . نقول أن عمل فني يحمل قيمة خلقية لأنه يساعد على تحقيق حالة نفسية و معنوية جيدة لدى المتلقي.

- القيمة المساهمة (Contributory value) و هو الشيء الذي يساهم أو يفضي إلى القيمة الذاتية ، . مثال على ذلك السلع و الخدمات التي تستهلك لغرض محدد.

بتطبيق هذه التقسيمات على المعلومات و خدماتها نستطيع القول أن القيمة الذاتية تكمن في أن يكون الشخص مطلعاً أو عارفاً أو عليماً (Being informed) و هي مشابهة لحالة الصحة في المثال الأول.

ومن هنا تكون المعلومات القيمة الفاعلة من الخارج لأن امتلاكها يساعد على أن يكون الشخص مطلعاً أو أكثر علماً ، أي إن المعلومات تساعد على تحقيق القيمة الذاتية.

تحمل خدمات المعلومات قيمة مساهمة ، باعتبار أن وجودها يساعد على أخذ قرار أو القيام بنشاط يؤدي إلى أن يكون الشخص أكثر علماً.

في حين تحمل المنتجات الناقلة و المسوقة للمعلومات كالكتاب الجيد او المقال المصاغ بطريقة متقنة أو الاسطوانة الموسيقية ..إلخ ، قيمة خَلقية ، كونها تساعد على أن يكون الشخص أكثر علما أو أكثر متعة أو أكثر استرخاءً.

إذاً يمكن القول من وجهة النظر الفلسفية أن حالة الفرد في أن يكون مطلعاً أو أكثر علماً تعبر عن قيمة ذاتية و أن المعلومات تحمل قيمة فاعلة خارجيا ، و تشكل خدمات المعلومات قيمة مساهمة أما منتجات المعلومات فلها قيمة خَلقية. (Tefko Saracevic,199٧).

إن التفريق بين هذه التصانيف للقيمة دقيق جدا. و من الصعب أن نوضح أو نقيس بعض القيم، كيف يمكن قياس القيمة الذاتية مثلاً ، أي هل

يمكن أن نحدد درجات أو مقياس لحالة الفرد المطلع أو العليم، و قد يكون من الأسهل قياس القيمة المساهمة لخدمات المعلومات كونها تساعد على تحقيق هدف واضح و محدد لدى الشخص كأخذ قرار أو القيام بنشاط.

أما مفهوم القيمة بالمعنى الاقتصادي فإن قيمة الشيء تتحددبمقدار مساهمته في زيادة الثروة أو الرخاء. و قد قسم الاقتصادي آدام سميث القيمة إلى قسمين: قيمة تبادلية (Value-in-Exchange) و قيمة استعمالية (Value-in-Use).

على الرغم من أن قياس القيمة التبادلية هو الأسهل بالنسبة إلى الاقتصاديين، إلا أنه من الصعب تطبيقها على المعلومات و على مؤسساتها. فخدمات المعلومات التي تنتجها المكتبات، لا تشكل بالنسبة إلى منظري القيمة التبادلية سوقاً حيث يمكن أن نرى تبادلاً مباشراً للأموال، لأنه من الصعب تحديد التكاليف المصروفة على إنتاجها بشكل دقيق، نظرا للخصائص المميزة للمعلومات المذكورة في الفقرة السابقة. لذلك يجب فهم القيمة الاقتصادية للمكتبات و خدماتها من وجهة نظر القيمة الاستعمالية.

يعتبر بعض المنظرون الاقتصاديون أمثال هيلبرونر(Robert Heilbroner,1988) أن نظريات القيمة التبادلية هي نظريات عن التكاليف و الأسعار، تكمن قوة هذه النظريات في تفسيرها للنشاطات الاقتصادية المرتبطة بكثير من السلع، التي يمكن تحديد تكاليف إنتاجها و قياس الإرباح المتأتية من بيعها. من أهم أدوات التحليل الاقتصادي المعتمدة لهذه المنتجات هي تحديد عائد الاستثمار (ROI: Return On Investment) و تحليل التكاليف و العوائد (Cost-Benefits analyses).

و لكن ماذا عن المنتجات الأخرى التي لا تحمل قيمة تبادلية. تعتبر نظريات التكاليف و الأسعار قاصرة في تحليلها للأسواق و للنشاطات الاقتصادية المختلفة التي لا تستدعي تبادلا مباشراً للأموال، ولا تأخذ هذه

النظريات بعين الاعتبار المنتجات و السلع التي تحمل النوع الآخر من القيمة و هي قيمة الاستخدام، حاول البعض تحليل خدمات المكتبات من وجهة نظر القيم التبادلية و استخدموا أدوات التحليل الاقتصادي تحديد عائد الاستثمار و تحليل التكاليف و العوائد ، و سنعرض بالتفصيل نتائج هذه الدراسات في الفقرة اللاحقة.

و لكن هل يمكن دراسة كل النشاطات و الخدمات المكتبية من وجهة نظر التكاليف و الأسعار؟ إن الكثير من الخدمات المكتبية لا يمكن قياسها بمنطق الأموال نذكر منها النشاطات المرتبطة بحفظ و صيانة التراث الوطني و هو ما تضطلع به المكتبات الوطنية. إن قياس قيمة هذه النشاطات يجب أن يكون منطلقا من القيمة الأخرى وهي القيمة الاستعمالية ومن مقدار الفائدة المرجوة من خدمات المكتبات.

يجب اعتماد منطلق القيمة الاستعمالية للمعلومات من أجل تقدير القيمة الحقيقة لخدمات المعلومات، و يجب فهم هذه القيمة من مبدأ المنفعة (utility) التي تحققها هذه الخدمات، و تحليل جانب الطلب لمعرفة الرضا، أو الفائدة ، أو المتعة، أو الألم الذي تحققه المكتبات لمستفيديها من خلال الخدمات التي تقدمها.

إن تحليل النشاطات الاقتصادية باعتماد القيمة الاستعمالية ليس قيمة التبادل يأخذ اهتماماً جديا في الوقت الحالي، يعيد الاقتصاديون و منظرو علم الاجتماع النظر في مفهوم الجدوى أو القيمة التي تؤدي إلى الرخاء وزيادة الثروات الاقتصادية. ذلك أن المجتمعات حالياً باعتمادها على المعلومات كقوة دافعة للاقتصاد و على الخلق و الإبداع كرأسمال أساسي لدى الشركات، أعادت النظر بمفهوم القيم التي تخلق الرخاء بالمعنى الاقتصادي المقاس، إذ يجب أن يتحقق الرخاء من قبل الأفراد و لأجل الأفراد الذين يشكلون الرأسمال الحقيقي في مجتمعات المعرفة. (CILIP, 2002)

رابعا تقدير المنفعة الاقتصادية للمكتبة ماليا

لاشك أن المكتبات أثبتت تاريخياً قيمتها بالنسبة إلى الأفراد و المؤسسات المختلفة، و لاشك أن هؤلاء يقدرون قيمة خدمات المكتبات، سواءً كان ذلك ضمنياً أم علنياً. ولكن هذه القيمة تعتبر بالنسبة إليهم قيمةً رمزية و ليست قيمة مادية مالية.

ازدادت الحاجة في الآونة الأخيرة إلى توضيح المنفعة المادية للمكتبات بشكل قصدي و علني و ذلك لعدة أسباب:

- تغير الدور الاجتماعي للمعلومات بسبب تطور مجتمع المعلومات، أصبح للمعلومات دور مركزي في كل مناحي الحياة. بالتالي ازدادت احتياجات الأفراد من المكتبات و مؤسسات المعلومات.
- تطور فضاء المعلومات الالكترونية و شبكاتها دفع بالمكتبات إلى إعادة التفكير في أولوياتها وفي ضرورة تركيزها على الخدمات التي تساعد على إتاحة النفاذ إلى مختلف مصادر المعلومات أينما و جدت و ليس فقط الموجودة ضمن جدران المكتبة.
- تطور تكنولوجيا المعلومات أدى إلى دخول لاعبون اقتصاديون جدد على سوق خدمات المعلومات وشكلوا منافسة قوية للمكتبات، فأصبح لزاماً على المكتبات تأكيد قيمتها الاقتصادية و قدرتها التنافسية خصوصا أمام الجهات التي تمولها.

تدفع هذه الأسباب مجتمعة بالمكتبات إلى إعادة التفكير بالقيمة الاقتصادية التي تحملها خدماتها وذلك لتؤكد مشروعيتها، ولتوضح خياراتها أمام مموليها و أمام مستفيديها من الأفراد ومن المؤسسات .

حتى تستطيع المكتبات إثبات تأثيرها الاقتصادي بمنطق الأموال يجب عليها استخدام أدوات التحليل الاقتصادي تحديد عائد الاستثمار (ROI) أو تحليل التكاليف و العوائد.

لقد بينت الدراسات أن الاستثمار في بناء المكتبات و تجهيزها،

يحقق عوائد اقتصادية جيدة، ففي دراسات ل(Kyes, 1995) و ل(Griffiths and King, 1993) اعتمدوا فيها أداة التحليل الاقتصادي تحليل التكاليف و العوائد (Cost-Benefits analyse)، تبين أن المكتبات تحقق أرباحاً قد تصل إلى ٥٠٠٪ أحياناً، أي خمس مرات أكثر من المبالغ التي صرفت على تجهيزها، و قد توصلت دراسة ل Mcclur et al, 2000) استخدم فيها أداة التحليل الاقتصادي تحديد عائد الاستثمار إلى النتيجة نفسها، و هي أن المنفعة المادية للمكتبة تفوق خمس مرات التكاليف التي أنفقت عليها.

أجريت أغلب الدراسات التي اعتمدت هذه الأدوات على المكتبات العامة أكثر من الجامعية و المتخصصة و المدرسية وذلك لعدة أسباب:

- تخدم المكتبات العامة مجتمعاً محلياً واسعاً و متنوعا، تتنوع احتياجاته من المعلومات وفقا لتنوعه ذاك، وبالتالي تشكل عملية تقديم خدمات معلومات مرضية لهذا المجتمع عبئاً يعد أثقل من أي عبئ تتحمله الأنواع الأخرى من المكتبات.
- تهتم المكتبات العامة أكثر من أنواع المكتبات الأخرى بتسجيل و حفظ إحصائيات الاستخدام، و ذلك لتبرير ميزانيتها أمام المؤسسات الممولة لها و التي غالبا ما تكون جهات سياسية (كالمحافظ أو رؤساء البلديات) الذين يحتاجون إلى إثبات إسهاماتهم في التنمية الثقافية لناخبيهم.
- تحتاج المكتبات إلى إثبات مشروعيتها وفعاليتها الاقتصادية، كونها تشكل أحد عناصر التجاذبات السياسية في المناطق التي تخدمها، مما يسبب في كثير من الأحيان في انخفاض ميزانيتها أو حتى في إغلاقها تماماً.

سنبين فيما يلي عوائد الاستثمار في المكتبات العامة وفي المكتبات الجامعية و المتخصصة.

عوائد الاستثمار في المكتبات العامة

استطاع Mcclur بالاعتماد على إحصاءات قدمتها المكتبات العامة

بولاية فلوريدا الأمريكية لعام ١٩٩٩م، و بناءً على تكلفة مقدرة، قورنت بالمبالغ التي يمكن أن يدفعها المستفيدون في حال أرادوا الحصول على الخدمة نفسها من مؤسسات أخرى ربحية، إثبات أن المنفعة المادية للمكتبة تفوق كثيراً التكاليف التي أُنفقت عليها.

المواد و الخدمات المكتبية	تقدير قيمة المنفعة بالدولار
٤.٧٥١.٥١٤ كتاباً و مصدر معلومات معار.	$٩٥.٠٣٠.٢٨٠ ربحاً (قدرت التكلفة الوسطية ب$٢٠، وذلك وفق عدد مستعيري الكتاب الواحد، و تكلفة إعارته لهؤلاء من مؤسسة ربحية).
٤.٦١٤.٩٠٣ كتب و دوريات و مجلات معارة من المكتبات خارجياً.	$٤٦.١٤٩.٠٣٠ ربحاً (قدرت وسطياً ب$١٠ تكلفة شراء الكتاب الواحد، إذا أراد المستفيدون شراء هذه الكتب من ناشرين تجاريين).
٥.٤٣٥.٠٩٥ سؤالًا مرجعياً أجابت عن المكتبات.	$١٠.٨٧٠.١٩٠ ربحاً (قدرت التكلفة الوسطية لكل سؤال مجاب عنه ب$٢ .
٦٢٥.٢٩٢ جلسة نفاذ إلى الانترنت.	$١.٢٥٠.٥٨٤ ربحاً (قدرت التكلفة $٢ وسطياً لكل لجلسة نفاذ من ٤٥ دقيقة).
٤٢٠.٥٨١ شخصاً استفادوا من البرامج الخاصة، و المعارض التي قامت بها المكتبات	$ ٨٤١.١٦٢ ربحاً (قدرت وسطياً ب $٢ رسم دخول).
١٩٠٠٠ طفل و مراهق استفادوا من برنامج القراءة الصيفية.	$٩٥٠٠٠ ربحاً (قدرت التكلفة وسطياً بحساب $٥ رسوم تسجيل)
٢٧٩ معلم محو أمية قدموا ١٠.٠١٥ ساعة محو أمية فردية ل ٢٣٩ مستفيداً من المكتبات	$٢٥٠.٣٧٥ ربحاً (قدرت وسطيا ب $٢٥ لكل ساعة محو أمية).
المجموع	$١٥٤.٤٨٦.٦٢١
المبالغ المنفقة على المكتبات	- $٢٤.٦٤٥.١١٣
مجمل عوائد الاستثمار	$١٢٩.٨٤١.٥٠٨

الجدول (١) عوائد الاستثمار في المكتبات العامة بولاية فلوريدا(Mcclur et al, 2000)

و قد أشارت دراسة اقتصادية أخرى، تناولت المكتبات العامة بولاية إنديانا الأمريكية(٢٠٠٧) أن عوائد الاستثمار تختلف بين مكتبة وأخرى، و من خدمة إلى أخرى، و لكن تعد الخدمات الأكثر منفعة اقتصادياً هي خدمات الإعارة، حيث حققت ربحاً قدره ٤٧٩,٤٢٦,٢٨٢$، ثم الأسئلة المرجعية حققت ربحاً قدره ٥٤,٤٣١,٥٢٠$، ثم جلسات النفاذ إلى الانترنت، التي حققت ربحاً قدره ٧,٢٥٣,٢٥٤$، و البرامج الخاصة التي تقدمها المكتبة لجمهور نوعي من المستفيدين كبرامج القراءة الصيفية للأطفال التي حققت ربحاً قدره ٦,٢٧٤,٢٥٤$.

في دراسة اقتصادية أخرى أجريت على المكتبات العامة في ولاية فلوريدا في عام ٢٠٠٢ استخدمت فيها مبدأ تحليل عوائد الاستثمار تبين :

- أن المكتبات العامة في الولاية تسترجع ٦,٤٥$ عن كل دولار واحد تستثمره في مصادر المعلومات.
- أن كل ٦,٤٤٨$ دولار تستثمرها الولاية في المكتبات العامة تؤدي إلى خلق فرصة عمل واحدة.
- أن كل دولار يستثمره رؤساء البلديات في مكتباتهم العامة يؤدي إلى زيادة في الإنتاج المحلي بمبلغ يصل إلى ٩,٠٨$.

أكدت الدراسة التي قامت بها ولاية بنسلفانيا الامريكية عام ٢٠٠٧ على نتائج كل الدراسات التي سبقتها عن تحليل عوائد الاستثمار في المكتبات العامة. فالمكتبات العامة تحقق عوائد استثمار تصل إلى خمس أضعاف التكاليف التي صرفت عليها، فولاية بنسلفانيا صرفت على مكتباتها العامة في عام ٢٠٠٦ مبلغا و قدره ٣,٧ مليون دولار، حصلت على عوائد استثمار قدرت ب ١٦ مليون دولار للعام نفسه.

تؤكد الدراسات إذاً أن المكتبات العامة استطاعت من خلال

خدماتها التقليدية كالإعارة و الخدمة المرجعية و برامج القراءة الموجهة، أن تحقق فوائد اقتصادية، تعود على المؤسسات الممولة بمنافع اقتصادية حقيقية.

عوائد الاستثمار في المكتبات الجامعية و المتخصصة:

ترتبط قيمة المكتبات الجامعية مباشرة بقيمة الجامعات نفسها. توجد العديد من الدراسات التي تبين التأثير المباشر للجامعات وللمعاهد العليا على نمو الاقتصاد المحلي. و لكن لا توجد الكثير من الإحصائيات التي تبين مقدار إسهام المكتبات الجامعية في هذا النمو. ركزت أغلب الدراسات على الدور المتنامي الذي تلعبه المكتبات الجامعية في ظل تطور تكنولوجيا و طرائق التعليم عن بعد.

أظهرت دراسة أجريت في عام ٢٠٠٦ بعنوان "تأثير المرافق الملحقة بالجامعة على معدلات انتساب الطلاب"، أن الطلاب يقيّمون عاليا وجود مكتبة متطورة في الجامعة التي سينتسبون إليها وأن وجود أو غياب هكذا مكتبة يؤثر بشدة على قرارات انتسابهم للجامعة.

إن غياب الدراسات الأمبيريقية حول العوائد الاقتصادية للمكتبات الجامعية يعود برأينا إلى أن هذه المكتبات غير مطالبة فعلياً بإثبات مشروعيتها بمنطق الأموال، و هي تعد من أكثر أنواع المكتبات حظاً من حيث الاهتمام و الاعتبار المعطى لها و بالتالي من حيث الدعم المالي الذي تتلقاه من مؤسساتها الأم الممولة لها.

أما بالنسبة إلى المكتبات المتخصصة أي تلك الملحقة بالشركات و المؤسسات الخدمية و الإدارية في الدولة، فالأمر مغاير. تحتاج هذه المكتبات و بشكل دائم إلى إثبات دورها ضمن البيئة التي تعمل بها.

هناك دراسة رائدة قامت بها الباحثة جوان غراد مارشال في عام ١٩٩١ عن تأثير المكتبات الطبية على الآراء الطبية التي يتخذها الأطباء لعلاج مرضاهم. شمل الاستبيان الذي قامت به الباحثة ٢٠٨ طبيب و معالج يعملون في ٥٠ مشفى.

جاءت الإجابات حول نسبة تصويب الأطباء لقراراتهم الطبية اعتماداً على استشارتهم لخدمات المعلومات الطبية كما يلي :

تشخيص الحالات المرضية	٢٩٪
اختيار الفحوصات الطبية	٥١٪
اختيار الأدوية المناسبة	٤٥٪
تخفيض مدة العلاج في المشفى	١٩٪
النصائح الطبية المعطاة للمريض	٧٢٪

نسبة تصويب الأطباء لقراراتهم الطبية بعد استشارتهم لخدمات المعلومات الطبية

و قد أجاب الأطباء أيضا بأن وجود المكتبات و خدمات المعلومات الطبية قد ساعدهم على تجنب مايلي:

دخول المريض إلى المشفى	١٢٪
وفاة المريض	١٩٪
اكتساب المريض لعدوى جرثومية ناتجة عن إقامته في المشفى	٨٪
التدخل الجراحي	٢١٪
القيام بفحوصات و إجراءات طبية	٤٩٪

نسبة تجنب الأطباء للأخطاء الطبية بفضل استشاراتهم للمعلومات الطبية.

هل تساعد المكتبات على حفظ الأرواح؟ ، نعم و بكل تأكيد ، ذلك ما بينته و أكدت عليه الإحصائيات السابقة.

قامت الباحثة مارشال ببحث آخر في عام ١٩٩٥ ، درست فيها تأثير خدمات المكتبات المتخصصة على عمليات أخذ القرار في خمس بنوك كندية كبرى. بينت الدراسة أن استخدام مصادر المعلومات في مكتبات البنوك كان له تأثير اقتصادي مباشر، قُدر بمليون دولار سنوياً لكل بنك.

خامسا - دور المكتبات في تعزيز التنمية الاقتصادية:

إذا استطاعت المكتبات إثبات منفعتها الاقتصادية على مستوى

المؤسسة الأم، التي تنتمي إليها، فكيف يمكن إثبات منفعتها الاقتصادية على المستوى الوطني؟، كيف يمكن للمكتبات أن تشارك في تنمية البلد اقتصادياً؟، وما هي مجالات الخدمة المكتبية التي تثبت أن المكتبات قادرة على المشاركة فعلياً في تعزيز التنمية الاقتصادية.

تهدف التنمية بالمفهوم الاقتصادي الكلاسيكي إلى زيادة الإنتاجية و تحقيق زيادة في العوائد المادية، و لكن زيادة هذه العوائد على المستوى الوطني لم يجد حلولاً لكل المشكلات التي تعانيها البلدان كمشكلات الريف و المناطق النائية، أو تهميش الضعفاء، والبطالة، وزيادة الفقر، وانتشار الأمراض المميتة.

تهدف التنمية، كما أتى في تقرير لليونسكو عام ٢٠٠٠م، إلى تنمية البشر، فتحسين الطرقات، و زيادة عدد الأبنية مثلاً لا يعد نتيجة للتنمية، ولكن أدوات لها، هدف التنمية هو زيادة فرص الأفراد لاكتساب المعرفة و زيادة قدرتهم على النفاذ إلى المصادر، التي تتيح لهم أن يكونوا أكثر صحة، وأكثر كسباً، و أكثر كرامة.

أشار أحمد أنور بدر(2010) إلى أن أساس ما يسمى اقتصاد المعرفة هو تنمية رأس المال الفكري، يمكن للمكتبات أن تزيد تنمية البشر فكرياً وتعززها بالتركيز على مهامها الأساسية في تنظيم، المعرفة، و تطوير التعليم، والتركيز على مهام جديدة كدعمها للمشاريع الاقتصادية المحلية.

سنناقش فيما يلي أهم الأدوار التي تلعبها المكتبات في تعزيز التنمية على المستوى الوطني:

دور المكتبات في تنظيم المعلومات و المعرفة:

تساعد المكتبات على زيادة قيمة الإنتاج الفكري بتوسيع مجالات النفاذ إلى هذا الإنتاج عبرتنظيمه و الحفاظ عليه على المدى الطويل.

إن العمليات الفنية التي تجريها المكتبات من تصنيف و تحليل موضوعي للإنتاج الفكري تساعد على تحويل مخرجات هذا الإنتاج من أفكار متناثرة إلى أفكار مترابطة، وما ينتجه البشر من أفكار و آراء سيكون غير ذي فائدة لو لم تقم المكتبات بجمعه، و تحليله، و تنظيمه، و إتاحة النفاذ إليه،

يؤكد ذلك الاستخدام المكثف للبيانات الببليوغرافية التي تسجل الإنتاج الفكري المنشور و غير المنشور و تنظمه، لإرضاء مختلف الحاجات التجارية، و التعليمية، و الثقافية للأفراد.

دور المكتبات في التعليم و محو الأمية المبكر

نعرف جميعاً المهمة التي تؤديها المكتبات في المؤسسات التعليمية و البحثية المختلفة، . أثبتت الكثير من الدراسات الدور الفعال الذي تؤديه المكتبات لضمان جودة التعليم، وتساهم المكتبات أيضاً في محو الأمية في المراحل المبكرة، أي لدى الأطفال الذين يعانون من مشكلات تعليمية محددة. في تقرير أعده مجلس مكتبات المدن في مدينة إيفانستون الأمريكية في عام ٢٠٠٧ م بيّن أن هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار في محو الأمية المبكر لدى الأطفال، والنمو الاقتصادي للمنطقة. و عدّ أن المكتبات العامة باندماجها ببرامج التوعية و التعليم مع مؤسسات المجتمع المدني تؤدي دورا مؤثراً في هذا المجال.

وتستطع المكتبات العامة الوصول إلى الأطفال و أمهاتهم بواسطة برامجها القرائية المختلفة، و بواسطة تنمية المجموعات المكتبية على نحو يتلاءم مع مطالب الأمهات و حاجات أطفالهم القرائية، و قد بين التقرير المشار إليه أن قدرة المكتبات على الاهتمام بالأطفال في مدارسهم و في منازلهم قد حسن مستوى نجاح هؤلاء في مدارسهم.

تُعدّ خدمات المكتبات الموجهة إلى هؤلاء الأفراد، الحلقة الأولى في سلسلة الاستثمارات التي تحتاج إليها البلدان لبناء يد عاملة متعلمة تستطيع تحسين القدرة التنافسية الضرورية لبناء ما يسمى اقتصاد المعرفة.

قام الباحث الكندي هاي كوك في عام ٢٠٠٥ بدراسة ميدانية على عدد من المكتبات المدرسية في كندا و ذلك لبيان دور المكتبة المدرسية في التأثير بحالة المتعلم. أظهرت نتائج الدراسة على أن وجود مكتبة مدرسية مدارة من قبل كوادر متخصصة و مجهزة بشكل جيد ،تزيد من نسبة التحصيل الدراسي لطلاب هذه المدارس بنسبة تزيد من ١٠٪ إلى ٢٠٪ عن المدارس التي لاتوجد بها مكتبات مدرسية .

و في دراسة قدمت لجمعية المكتبات المدرسية الأمريكية AASL عام ٢٠٠٦حول المهارات اللازمة للأفراد لدخول القرن الواحد و العشرون، تبين أن المكتبات المدرسية تمكن الطلاب من امتلاك مهارات التعلم و التفكير النقدي و من استخدام تقنيات المعلومات.

دور المكتبات في تمكين الأفراد من استخدام تقنيات المعلومات

تُعد المكتبات العامة نقطة النفاذ الأولى إلى تقنيات المعلومات لدى كثير من الأفراد المبتدئين في هذا المجال. و تُعد تقنيات المعلومات ركيزة أساسية من ركائز اقتصاد المعرفة، وفي دراسة ميدانية أعدتها مؤسسة Heart Research,2006 تبيّن أن ٧٠٪ من الأفراد المشمولين بالدراسة لم يكن لديهم قدرات النفاذ إلى شبكة الانترنت، إلا بواسطة المكتبات العامة، وتبين أيضاً أن الاستخدامات كانت لأغراض البحث عن عمل أو ملء الاستمارات على الخط المباشر.

لا تقدم المكتبات خدمة النفاذ إلى الانترنت لمن يحتاجون إليها فقط، ، و لا يملكون قدرات النفاذ إليها، و إنما تقدم لهم أدوات للمساعدة في تعلم استخدامها بواسطة موظفي المكتبة أو عن طريق كتابة إرشادات واضحة لكيفية استخدام الانترنت.

دور المكتبات في تعزيز الاندماج الاجتماعي

تؤدي المكتبات دوراً مهما في تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال الخدمات التي تقدمها للجماعات المهمشة اجتماعيا كالفقراء و كبار السن و المعاقين جسدياً.

تعتبر هذه الجماعات الأقل حظاً و الأقل قدرة على الحصول على المعلومات أو على استخدام تكنولوجيا المعلومات. بينت دراسة قام بها CILIPنشرت في عام ٢٠٠٢ أن المكتبات العامة ساعدت على التقارب الاجتماعي بين فئات مختلفة من الجماعات المهمشة أو العرقية و بين باقي أفراد المجتمع من خلال برامج القراءة المختلفة التي تقدمها هذه المكتبات.

دور المكتبات في تدعيم مفهوم المجتمع المدني

تساهم المكتبات العامة في دعم عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال السماح لهم باستخدام المكتبة لعقد اللقاءات مثلاً، كذلك تشجع المكتبات الأفراد على القيام بأعمالهم المدنية بمساعدتهم في تعبئة شرائحهم الضريبية و تسجيليهم كناخبين. توفر المكتبات العامة أيضاً مساحات إعلانية تسمح للمؤسسات المدنية المختلفة بالإعلان عن نشاطاتها الاجتماعية الذي تستهدف فيه مرتادي المكتبة.

دور المكتبات في تعزيز الديمقراطية

لا يمكن للأفراد أن يكونوا مسؤولين و فاعلين في المجتمع بدون المعلومات. توفر المكتبات فرص النفاذ إلى مصادر المعلومات و توفر لهم مساحات افتراضية عبر شبكات المعلومات للتعبير عن آرائهم السياسية بحرية و مشاركتها مع الآخرين. إذاً تدعم المكتبات حريات الرأي و التعبير بمساعدة الأفراد على الإطلاع على الآراء الأخرى المكتوبة و المسموعة و المرئية، و مناقشتها، و التواصل حولها.

دور المكتبات في دعم المشاريع الاقتصادية

يحتاج الأفراد عند عن بدء مشاريع العمل إلى الحصول على معلومات عن المزودين ومنتجاتهم، وعن دراسات لسوق الاستثمار المنجزة من قبل، توفر المكتبات هذه المعلومات في قواعد البيانات التي تشترك بها، تساعد المكتبات إذاً المقاولين ووكلاء العمال على تخفيض تكاليف الدخول إلى سوقٍ اقتصادية جديدة، و على تدعيم مشاريعهم الاقتصادية القائمة.

وفي دراسة ميدانية قامت بها ولاية إنديانا الأمريكية في عام ٢٠٠٧ م مع العديد من رجال العمال في الولاية نفسها، سئلوا فيها عن رأيهم في دعم خدمات المكتبة لمشاريعهم الاقتصادية، كانت الإجابة بالإيجاب، و لكن اختلفت برأيهم درجة استفادتهم من هذه الخدمات. الجدول (٢) يبين الخدمات التي قدمتها المكتبات العامة في ولاية إنديانا لرجال الأعمال ورأيهم في مدى الإفادة منها:

ما مقدار الفائدة العائدة على الأعمال و النمو الاقتصادي لمجتمعك المحلي من الخدمات و المصادر المكتبة التالية؟ :	مفيدة	مفيدة جداً
السرعة العالية للنفاذ إلى شبكة الانترنت	٪١٥	٪٦٩
المجلات الاقتصادية	٪٢١	٪٥٨
غرف الاجتماعات التي توفرها المكتبة.	٪١٧	٪٥٢
الإحصاءات الاقتصادية و الديمغرافية.	٪٣٢	٪٤٤
الكتب و المصادر التي توفرها المكتبة عن بدء مشروع او كيفية إدارة مشروع اقتصادي.	٪٣٧	٪٤١
الوثائق و قواعد البيانات الحكومية.	٪٣٣	٪٣٧
أدلة الشركات المحلية و الوطنية و العالمية.	٪٤١	٪٣١
مصادر عن المشاريع العقارية	٪٣٣	٪٢٨
ندوات العمل المتعلقة بالأعمال التي تقيمها المكتبة.	٪٣٣	٪٢٣
المصادر و المعلومات القانونية.	٪٤٨	٪٢١
المعلومات الضريبية للأعمال الصغيرة.	٪٤٣	٪٢٠
قواعد البيانات الاقتصادية.	٪٤٥	٪١٩
معلومات عن الوظائف المتوافرة.	٪٢٦	٪١٧
معلومات عن المشاركات وبراءات الاختراع.	٪٣٥	٪١٥

الجدول(٢) رأي رجال الأعمال في ولاية إنديانا في دور المكتبات العامة في دعم النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي Indiana Business Research Center، ٢٠٠٧)

دور إدارة المكتبة في تنشيط الاقتصاد المحلي :

تعد المكتبات الوطنية و المكتبات العامة في المدن الكبيرة مؤسسات مهمة لها تأثيرها، وهي تقدم فوائد اقتصادية دائمة ليس فقط في خدماتها وإنما في إدارتها أيضاً. فهي توظف عاملين دائمين أو مؤقتين، و تقوم بالشراء و التزود بالمواد و المصادر المكتبية من مؤسسات النشر في البلد، وهي تتعاقد مع مؤسسات خدمية كخدمات التنظيف وخدمات الصيانة، و هي تقوم

بمشاريع لإنشاء أبنية جديدة أو لتوسيع الأبنية الموجودة، وهي تزيد من حركة المواصلات العامة و تنشطها أيضاً، فقد أنفقت المكتبات العامة مثلاً في جنوب ولاية كارولينا الأمريكية مبلغاً و قد ره ١٢٦مليون دولار تكاليف توظيف، وبناء وصيانة، و شراء مواد في عام ٢٠٠٤ .(Barron, 2005)

مما تقدم يمكن اقتراح النموذج التالي الذي يوضح المنفعة الاقتصادية لخدمات المكتبات و إدارتها .

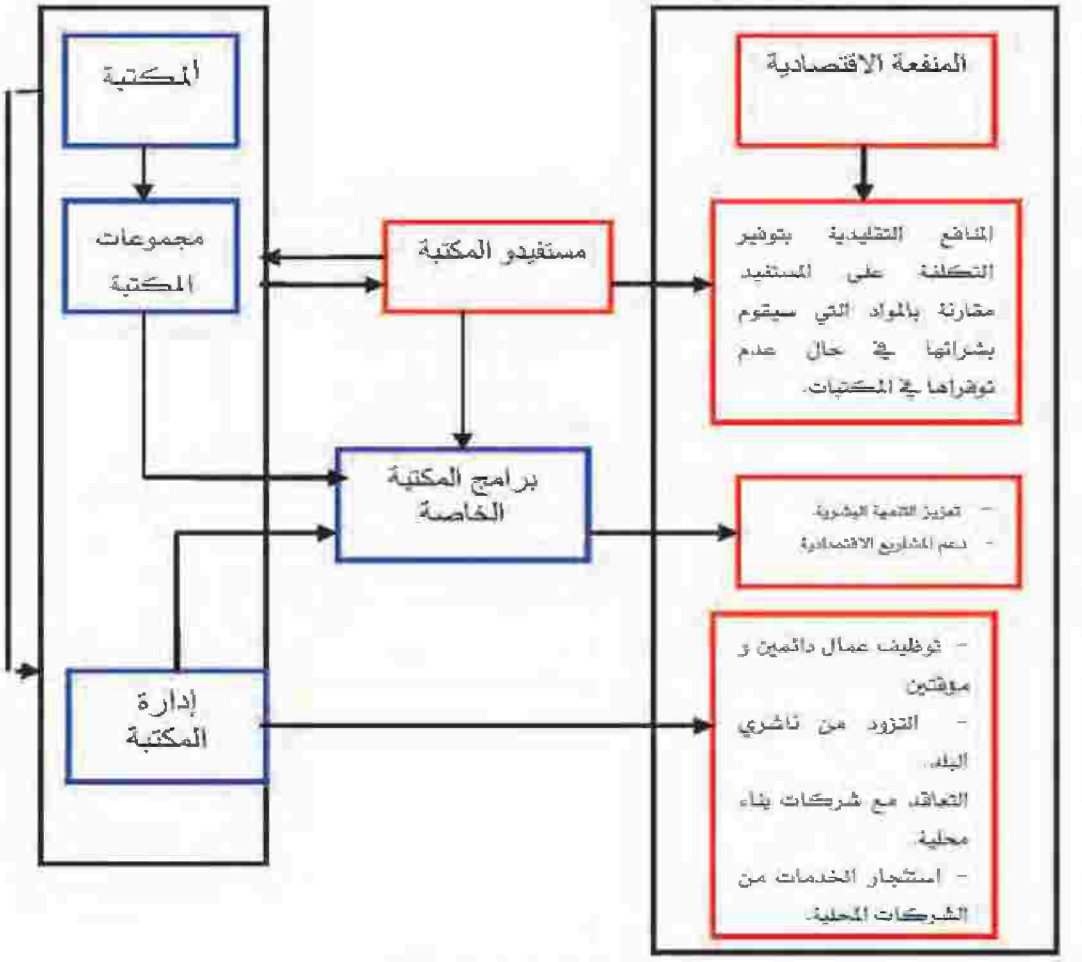

نموذج مقترح للمنافع الاقتصادية للمكتبة

المكتبات العربية و التنمية الاقتصادية

السؤال الآن: هل تقوم المكتبات العربية بمهمتها في التنمية

الاقتصادية، و هل يمكن قياس منافعها الاقتصادية؟، قد يكون الجواب نعم، و لكن تختلف هذه المهمة من بلد عربي إلى آخر، يمكن القول، إن بعض دول الخليج العربي قد استثمرت في مكتباتها الوطنية (مكتبة الملك فهد الوطنية)، و بعض المكتبات الجامعية كما في الأردن مثلاً (قاسم ، ٢٠١٠) على نحو أكبر من دول عربية أخرى كسورية و العراق و لبنان. ولكن ماذا عن المكتبات العامة وهي التي تعد أساسا لتطوير الاقتصاد المحلي ودعمه، ومن ثم الوطني، لقد رأينا أن أكثر الدراسات و التقارير التي اعتمدتها هذه الدراسة كانت عن المكتبات العامة.

إذا قمنا بتشخيص حال المكتبات العربية على نحو عام و المكتبات العامة على نحو خاص نجد أنها تعاني من المشكلات التالية، والتي تمنعها من أن تؤدي دورها في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية :

إن التمويل الذي تحصل عليه المكتبات العربية غير كاف و غير متساو، والحقيقة أن مكتباتنا العربية تحصل على أقل من نصف مطالبها المادية.

- لم تلحق المكتبات العربية بركب التطورات الجديدة، و لا تستطيع القيام بالأدوار المنوطة بها لعدم وجود المصادر الملائمة، أو لقلة جودة خدماتها، و لعدم كفاءة العاملين بها.
- تعاني المكتبات نقصاً شديداً في استخدام تقنيات المعلومات سواءً في أغراض إدارة الخدمات،أم لتقديم خدمة النفاذ إل تقنيات المعلومات لمستفيديها.
- تعاني المكتبات فراغاً في قاعات المطالعة لغياب عادة المطالعة لدى جمهور المستفيدين المستهدفين، و يتعزز هذا الغياب نتيجة ضعف الخدمات المقدمة لهم من المكتبة.
- ضعف إدارة المؤسسات الأم للمكتبات و قلة التنسيق معها.
- انعدام تطور المساحات المخصصة للمكتبات نتيجة لنقص الإمكانات.

عدم نشاط المكتبيين، وانعدام رغبتهم، و قلة دوافعهم في الدفاع عن مهنتهم أو تطويرها.